

الجَهَادُ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

أحلام محمد السعدي فرهود

الباحثة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

الجهاد باب من أبواب الفقه الإسلامي ،تناوله فقهاء الشريعة الإسلامية وأصحاب المذاهب الفقهية ،حددوا فيه مفهوم الجماد وما يتصل به من الصلح المؤقت (المهدنة) والمصالح الدائمة (عقد الзамنة) ، واستمدوا آراءهم من نصوص القرآن الكريم وحديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - ومن تفسيراتهم لهذه النصوص . وفي هذا الموضوع أجيزة وسائل عالمية عديدة في جامعة الأزهر وغيرها من الجامعات ، كما قدمت فيه بحوث عدة إلى مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر .

مفهوم الجهاد :

للجهاد مفهوم عام ومفهوم خاص .

فالجهاد - بالمفهوم العام - يعني الدعوة إلى الدين الحق ، والمؤمن في جهاد مستمر يجاهد بنفسه وبماله وبسانده ويعلمه في سبيل نصرة دين الله (١) .

(١) د. عبد الحليم محمود ، الجهاد ، كتاب المؤتمر الرابع لمجمع البحوث الإسلامية ، الأزهر ، رجب ١٣٨٨ھ - سبتمبر ١٩٦٨م ، ص ٤٤
الشيخ محمد أبو زهرة ، الجهاد ، كتاب المؤتمر الرابع لمجمع البحوث الإسلامية ، انظر في السابق ، ص ٧٨ . الشيخ عبد الله غوشة ، الجهاد

والجهاد – بالمفهوم الخاص – هو قتال غير المعاهدين من الكفار اذا رفضوا اليمان بالله ورسوله او رفضوا الدخول في عهد او ذمة ليأمن المسلمون شرهم^(٢) وفي هذا يتلقي اسم المجهاد مع اسم الحرب في سبيل الله^(٣) . ومع اسم القتال في سبيل الله^(٤) . وهذا النوع من الجهاد هو الذي يقصده الفقهاء عند اطلاق لفظ المجهاد^(٥) .

أغراض الجهاد :

تجتمع أغراض الجهاد في عبارة واحدة صاغها « الراغب

==

طريق النصر ، كتاب المؤتمر الرابع لمجمع البحوث الإسلامية ، المرجع السابق ، ص ١٨٥ . محمد اسماعيل ابراهيم الجهاد في الاسلام ، القاهرة دار الفكر العربي ، ١٩٧٤ ، ص ٨ . أبو الحسن الندوى ، ماذا خسر العالم بانحراف المسلمين ، القاهرة : مطبعة التقدم ، ١٩٧٧ ، ص ١٤٤ . عبد العزيز عبد الغنى صقر ، نظرية الجهاد في الاسلام ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة . ١٩٨٢ - ١٤٠٣ هـ ، ص ١١٧ .

(٢) الشيخ محمد عبد اللطيف السبكى ، الجهاد في الاسلام ، كتاب المؤتمر الرابع لمجمع البحوث الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٨ . على محمد الحسين الموسى ، الندنة في المrob و موقف الشريعة الإسلامية منها رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الأزهر ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ص ٥ . عبد العزيز عبد الغنى صقر ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .

(٣) على محمد الحسين الموسى ، مرجع سابق ، ص ٩ .

(٤) الشيخ محمد عبد اللطيف السبكى ، مرجع سابق ، ص ٢٧٨ .

(٥) عبد العزيز عبد الغنى صقر ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

الأصفهانى » في كتابه « مفردات القرآن » بقوله : الجهاد هو استقرارع
بما في الموسوع والطاقة من قول أو فعل في مدافعة المعدى^(٦) ويترفع عن
هذا الأصل جملة أغراض :

١ - تأمين سبيل الدعوة إلى الله واقامة الاسلام^(٧) .

٢ - حماية الحدود والأوطان^(٨) .

٣ - حماية الأقليات المسلمة المستضعفة في مواطنها^(٩) . اذ
لا يجوز لجتمع غير مسلم أن يرهق المسلمين في عقيدتهم أو ينكر عليهم
حق الحياة والعيش^(١٠) ، وهذه الحالة معروفة في ظل الوضع الدولي

(٦) على محمد الحسين الموسى ، مرجع سابق ، ص ٢ . د. جمال الدين
محمد محمود ، الاسلام وقضية السلام وال الحرب : المجلس الأعلى للشئون
الاسلامية ، مجموعة دراسات في الاسلام ، العدد ٢٣٧ ، السنة العشرون
١٥ من المحرم ١٤٠١ هـ - ٢٣ من نوفمبر ١٩٨٠ ، ص ١٨ .

(٧) الشيخ محمد أبو زهرة ، الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .
الشيخ قاسم غالب ، الشهيد في الاسلام ، كتاب المؤتمر السادس لمجمع
البحوث الاسلامية ، ج ١ الأزهر ، المحرم ١٣٩١ هـ - مارس ١٩٧١ ،
ص ٢٢ . على محمد الحسين الموسى ، مرجع سابق . ص ٥٣ . د. جمال
الدين محمد محمود ، مرجع سابق ، ص ٩٥ . عبد العزريز عبد الغنى
صقر ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .

(٨) على محمد الحسين الموسى ، مرجع سابق ص ٥٣

(٩) د. عبد الحليم محمود ، مرجع سابق ، ص ٣٦ . الشيخ محمد
أبو زهرة ، الجهاد مرجع سابق ، ص ٨٦ . الشيخ محمد محمد أبو زهرة ،
الوحدة الاسلامية ، كتاب المؤتمر السادس لمجمع البحوث الاسلامية (ج ١)
مراجع سابق ، ص ١٢٧ . على محمد الحسين الموسى ، مرجع سابق ص ٥٣ .

(١٠) د. جمال الدين محمد محمود ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

الراهن تدخلًا في شئون الآخرين (١١) .

ولكنها في نظر الشريعة الإسلامية جزء من منهجها لتحرير الإنسان.
من العبودية والاستضعاف (١٢) .

٤ - نصرة أهل الذمة المحتالين مع المسلمين إنقاذًا لهذا
المتحالف إذا انتظم ذلك شروط مسبقة قياساً على مناصرة الرسول
- صلى الله عليه وسلم - خزاعة على قريش وبقبيلة بكر بعد أن اعتدوا
على خزاعة حليف رسول الله فنقضوا باعتدائهم هذا عهدهم الذي عاهدوا
الرسول عليه (١٣) .

الجهاد في عهد الرسول :

مكث الرسول - صلى الله عليه وسلم - ينذر الناس بالدعوة
في مكة ثلاثة عشرة سنة من غير قتال ، حتى هاجر إلى المدينة . وفي
المدينة نزل القرآن بقتال من قاتلوا المسلمين في قوله - تعالى - :
« وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتقدوا ان الله لا يحب
المعتدلين » (البقرة : ١٩) (١٤) ، ولبيان سبب مشروعية الجهاد نزل
القرآن بقوله - تعالى - : « أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وان الله
على نصرهم لقدير . الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق الا أن يقولوا
ربنا الله » (الحج : ٣٩ و ٤٠) فلقد بغي مشركون مكة على المسلمين .

(١١) د. علي صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ، الاسكتلندية
طبعة منشأة المعارف ، ط٤ ، ١٩٥٩ ص ١٨٧ .

(١٢) سيد سابق ، فقه السنة ، الكويت : دار البيان ، د. ت ،
ص ١١ .

(١٣) علي محمد الحسين الموسى . مرجع سابق ، ص ٥٣ .

(١٤) علي محمد الحسين الموسى ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

وشردوهم وأخرجوا الرسول من باده وهموا بقتله^(١٥) ثم توالى الموحى بالقرآن حتى صرخ بفرضية الجهاد في قوله – تعالى – : « كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون » (البقرة : ٢١٦) وأكده الرسول صلى الله عليه وسلم – بقوله المصريح : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله »^(١٦) ، وفيما يروى من أحاديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – اشارات إلى عدالة الاذن بالجهاد ومشرعية القتال والحت على المشاهدة في سبيل الله^(١٧) .

ومن الحق : أن الجهاد – في عهد الرسول – كان فرض عين على من عينه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في حقه ، سواء في الغزو التي خرج فيها المؤمن أم في غيرها مما لم يخرج فيها^(١٨) .

الجهاد بعد الرسول :

يجمع فقهاء الشريعة على أن الجهاد فرض عين في الأحوال الثلاث التالية^(١٩) :

(١٥) تفسير ابن كثير للآلية . انظر أيضاً : د. عبد الحليم محمود مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(١٦) الشيخ حسن خالد ، الجهاد في سبيل الله ، كتاب المؤمن الرابع لجمع البحوث الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ . الشيخ عبد الله غوشة ، مرجع سابق ، ص ١٨٩ . على محمد الحسين الموسى ، مرجع سابق ص ٢٨ .

(١٧) الشيخ قاسم غالب ، مرجع سابق ، ص ٢١٣ .

(١٩) محمود محمد الطنطاوي ، السلام وال الحرب في الشريعة

١ - اذا وقع عدو ان من الكفار على بلاد من بلاد المسلمين أو نزلوا به ، تعين الجهاد على أهل هذا البلد جميعهم ، فان لم تكن فيهم كفالة لقتال عدوهم تعين الجهاد على من جاوروهم ٠

٢ - اذا اعلن الامام النفي ، لزم من استفزهم أن ينفروا معه ولا يتقاوسوا عن المنفي معه ، لقوله تعالى : « يأيها الذين آمنوا مالكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اتافقتم الى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل ٠ الا تنفروا ! يعذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوماً غيركم ولا تضروه شيئاً » (التوبية : ٣٨) ٠ وفي تفسير القرطبي : هذه الآية توبیخ على ترك الجهاد ، وعتاب على التقاعد عن الخروج للاقاء العدو ٠

٣ - اذا التقى الصفان ، تعين الجهاد على من حضر من المسلمين وحرم عليه الانصراف ، لقوله تعالى : « يأيها الذين آمنوا اذا لقيتم فئه فاثبتوها » (الانفال : ٤٥) ، وقوله : « يأيها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا ترمواهم الأدبار ٠ ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئه فقد باء بغضب من الله وما واه جهنم وبئس المصير » (الانفال : ١٥ و ١٦) ٠

الاسلامية ، رسالة العالمية من درجة أستاذ غير منشورة ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الأزهر ، ١٩٦٢ هـ - ١٣٨٢ م ، صص ١٧ - ١٨ .
عبد العزيز عبد الغنى صقر ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ .

(٢٠) محمود محمد الطنطاوى ، مرجع سابق ، ص ١٨ .
د. عبد الحليم محمود ، مرجع سابق ، ص ٤٦ . الشيخ محمد أبو زهرة ،
الجهاد ، مرجع سابق ص ٧٥ . الشيخ حسن خالد ، مرجع سابق ، ص
١٦٣ - الشيخ عبد الله غوشة ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ على محمد
الحسين الموسى ، مرجع سابق ، ص ٤٧ . عبد العزيز عبد الغنى صقر ،
ص ص ١٤٦ - ١٥٠ .

وفيما عدا هذه الأحوال الثلاث للفقهاء في مبادأة المثار بالجهاد ثلاثة مذاهب ، تراوحت بين القول بأنه فرض عين ، أو فرض كفاية ، أو تطوع مندوب اليه^(٢١) .

وقد اعتمد كل من القائلين بأن الجهاد فرض عين وأنه فرض كفاية على مجموعة من النصوص في القرآن الكريم والحديث الشريف ، ومنها من القرآن الكريم قوله تعالى :

« وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتقدوا أن الله لا يحب المعتدين . واقتلوهم حيث ثقفتهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم والفتنة أشد من المقتل ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلونكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين . فإن انتهوا فإن الله غفور رحيم . وقاتلواهم حتى لا تكون فتنه ويكون الدين الله فإن انتهوا فلا عدو إلا على الظالمين » (البقرة : ١٩٠ - ١٩٣) .

« كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون » (البقرة : ٢١٦) .

« وقاتلوا في سبيل الله واعلموا أن الله سميع عليم » (البقرة : ٢٤٤) .

« يأيها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثباتاً أو انفروا جميعاً » (النساء : ٧١) .

(٢١) انظر : محمود محمد الطنطاوى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢

- ٣٢ . الشيخ محمد أبو زهرة ، الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٧٤ . على

محمد الحسين انسى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩ - ٤٢ . عبد العزيز

عبد الغنى صقر ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٦ - ١٥٠ .

« فَلِيقاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يَقاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ أَوْ يُغْلَبْ فَسُوفَ نَوْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ۚ وَمَا لَكُمْ لَا تَقاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُرْجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوَلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبُّنَا أَخْرَجَنَا مِنْ هَذِهِ الْقُرْيَةِ الظَّالِمُ أَهْلُهَا وَاجْعَلَ لَنَا مِنْ لَدُنْكُ وَلِيَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا ۖ الَّذِينَ آمَنُوا يَقاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَقاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الْطَّاغُوتِ فَقَاتَلُوا أُولَئِكَ الشَّيْطَانُ إِنْ كَيْدَ الشَّيْطَانَ كَانَ ضَعِيفًا ۝ ۚ (النساء : ٧٤ - ٧٦) ۝

— « فَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تَكُفُّ إِلَّا نَفْسَكَ وَحْرَضَ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفِ بِأَهْلِ الْذِينَ كَفَرُوا ۝ ۚ (النساء : ٨٤) ۝

— « وَقَاتَلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فُتْنَةً وَيَكُونَ الَّذِينَ كَلَّهُ اللَّهُ فَانٌ انتَهَوْا فَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝ ۚ (الأنفال : ٣٩) ۝

— « فَاقْتَلُوا الْمُشْرِكِينَ حِيثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدوْا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَانٌ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَتَوْا الزَّكَاةَ فَخُلُوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝ ۚ (التوبه : ٥) ۝

— « قَاتَلُوهُمْ يَعْذِبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيهِمْ وَيُخْزِهِمْ وَيُنَصِّرُهُمْ وَيُسْفِي صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ۝ ۚ (التوبه : ١٤) ۝

— « قَاتَلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يَحْرِمُونَ مَا حَرَمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أَوْتَوْا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوْا الْجُزِيَّةَ عَنْ يَدِهِمْ وَهُمْ صَاغِرُونَ ۝ ۚ (التوبه : ٢٩) ۝

— « وَقَاتَلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَةً كَمَا يَقاتِلُونَكُمْ كَافَةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَقْبِلِينَ ۝ ۚ (التوبه : ٣٦) ۝

— « يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ (١٥ - س)

اتاقلتم الى الارض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل . الا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوماً غيركم ولا تضروه شيئاً والله على كل شيء قادر » (التوبه : ٣٨ و ٣٩) .

— « انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون » (التوبه : ٤١) .

— « يأيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة واعلموا أن الله مع المتقين » (التوبه : ١٢٣) .

— « فاذ القىتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى اذا أشختموهم فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء حتى تضع الحرب أوزارها » (محمد : ٤) .

— « فلا تهنو وتدعوا الى العسلم وانتم الأعلون والله معكم ولن يتوكم اعمالكم » (محمد : ٣٥) .

— « انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون » (الحجرات : ١٥) .

— « يأيها الذين آمنوا هل أدلّكم على تجارة تتجمّيكم من عذاب الميم . تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون » (الصف : ١٠ و ١١) .

— « يأيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم ومؤاهم جهنم وبئس المصير » (التحريم : ٩) .

ومن الحديث الشريف قوله — صلى الله عليه وسلم :

— «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله . فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » (متفق عليه) .

— «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ويفوتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله » (رواه البخاري) .

— «من مات ولم يغزو ولم يحدث نفسه بغزو مات على شعبية من نفاق » (رواه مسلم)

— «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم » (أخرجه التنسائي) .

— «ان مقام أحدكم في سبيل الله أفضل من صلاته في بيته سبعين عاما . ألا تحبون أن يغفر الله لكم ويدخلكم الجنة . اغزوا في سبيل الله من قاتل في سبيل الله فواق ناقة وجبت له الجنة » (رواه الترمذى) .

— «إذا تركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه عنكم حتى ترجعوا إلى دينكم » (أخرجه أبو داود) .

— «لغدوة أو روحه في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها » (أخرجه البخاري) .

— «تضمن الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا جهاد في سبيله وايمان بي وتصديق برسلى فهو ضامن أن أدخله الجنة أو أرجعه إلى منزله الذي خرج منه بما نال من أجر أو غنيمة . والذى نفس محمد بيده ما من كلام في سبيل الله الا جاء يوم القيمة كھيئه يوم كلام ،

لونه لون دم وريحه ريح مسك ٠ والأذى نفس محمد بيده لو لا أن يشق على المسلمين ما قعدت خلاف سرية تغزو في سبيل الله أيدا ولكن لا أحد سعة فأحملهم ولا يجدون سعة ويشق عليهم أن يتخلفو عنى ٠ والذى نفس محمد بيده اوددت أن أغزو في سبيل الله فقتل ، ثم أغزو فقتل ، ثم أغزو فقتل » (رواه مسلم) ٠

— « ان سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله — عز وجل » (رواه أبو داود) ٠

وقد وقف القائلون بأن الجهاد فرض عين على المسلمين (٢٢) عند قوله تعالى : « كتب عليكم القتال وهو كره لكم » ، والكتابة تعنى الفرض ولا مجال للقول بغير ذلك وكذلك جاء قوله تعالى : « انفروا خفافا وثقلا ٠٠٠ » آمرا بالنفير والجهاد بالأموال والأنفس ٠ ويعضد هذا الأمران ان الله توعد بالعذاب الأليم ان لم ينفروا : « الا تنتفروا يعذبكم عذابا أليما »، ولا يكون الوعيد بالعذاب الأليم الا على ترك واجب . وفي حديث الرسول — صلى الله عليه وسلم — : « من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بغزو مات على شعبة من نفاق » دليل على وجوب العزم على الجهاد ، — « وألحقوا به فعل كل واجب ، فان كان من الواجبات المطلقة كالجهاد وجب العزم على فعله عند امكانه ، وان كان من الواجبات المأوقة وجب العزم على فعله عند دخول وقته » (٢٣) ٠

والجمهور — بازاء هذه النصوص كلها — يرون أن الجهاد فرض كفاية ، اذا قام به بعض المسلمين سقط عن باقيهم ٠ ولم ينكروا عموم

(٢٢) على رأس هؤلاء « سعيد بن المسيب » ، وهو من كبار التابعين . ولد في خلافة عمر بن الخطاب وسمع كثيرا من الصحابة ٠ وجلس مجلس القضاء ، وتوفي سنة ٩٤ھ (طبقات الكبار) ٠

(٢٣) الشيخ عبد الله غوشة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ ٠

الآيات والأحاديث الآمرة بالجهاد ، لكنهم خصوا هذا العموم بنصوص من القرآن الكريم وحديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – نقع ردا على من قال بالوجوب الكفائي • وما استدلوا به لذهبهم :

١ - تفسير ابن عباس – رضي الله عنهمما لقوله تعالى : « وما كان المؤمنون لينفروا كافة ٠٠٠ » غالمعنى عند ابن عباس أن المؤمنين ما كان لهم لينفروا كافة إلى غزوهם وبتركوا رسول الله وحده ، فهلا نفر من كل فرقة منهم طائفة في السرايا ولا يخرجوا إلا باذن الرسول ، فإذا رجعت هذه السرايا وقد نزل بعدهم قرآن تعلم القاعدون من النبي فقالوا لهم : إن الله قد أنزل على نبيكم بعدكم قرآننا قد تعلمناه ، فتمكث السرايا يتعلمون ما أنزل الله على نبيهم بعدهم ، وتبعث سرايا أخرى ، فذلك قوله تعالى : « ليتقهوا في الدين » • (اذ) (٢٤) لو كان jihad فرض عين ما مكثت طائفة • وفي المدونة الكبرى (٢٥) : قول ابن عباس هو المختار •

٢ - قوله تعالى : « لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولى النصر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على المقاودين درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على المقاودين أجرا عظيما » (النساء : ٩٥) • في هذه الآية دليل على أن الله وعد المقاودين عن jihad غير أولى النصر الحسنى – وهي الجنة – وهذا يدل على أنهم لا يأتون بالخلاف عن jihad ، لأنهم لم يقعدوا عن شئ ولا عن سوء نية • وإذا كان من يختلف لا اثم عليه فالجihad اذن فرض كفاية •

(٢٤) علي محمد الحسين الموسى ، مرجع سابق ، ص ٣٧ •

(٢٥) محمود محمد الطنطاوى ، مرجع سابق ، ص ٢٥ •

(٣) حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - : « من مات ولم يغز ٠٠٠ » لا يفيد فرض انعرين ، لأن الرسول جمع فيه أمررين وهما المغزو وحديث النفس بـ«ماغزو» ، فأى واحد منها يسقط الفرضية ؟ ولقد تواترت الأخبار أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - كان يبعث المسرايا ويبقى هو وبعض أصحابه في المدينة . كما تواترت الأخبار بأنه - صلى الله عليه وسلم - اذا خرج في غزوة كان يترك بعض أصحابه في المدينة ، فهذه سنة عملية توضح أن جهاد الكفار في بلادهم فرض كفائية ، ولا يمكن (٢٦) أن ينفر المسلمون جميعا ، بل لابد أن ينفر بعضهم للجهاد وبعض لصالح الدنيا .

الى جانب هذين المذهبين مذهب ثالث (٢٧) يعد الجهاد تطوعاً ومندوباً اليه ، واستدل أصحاب هذا المذهب بالحديث المنقول عن « ميمون بن مهران » قال : كنت عند ابن عمر فجاء رجل الى عبد الله بن عمرو بن العاص يسألة عن الفرائض ، فأجابه : الفرائض شهادة أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله ، واقام الصلاة ، وآيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصيام رمضان ، والجهاد في سبيل الله . وحينئذ تكلم ابن عمر وكأنه لغطب مما سمع فقال : الفرائض شهادة أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله ، واقام الصلاة ، وآيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصيام رمضان . ووقف عند هذا الحد ولم يذكر الجهاد .

وعند أصحاب المذهب أن قوله - تعالى - : « كتب عليكم القتال »

(٢٦) محمود الصنعاوي ، مرجع سابق ، ص ٢٢ . الشیخ محمد أبو زهرة ، الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

(٢٧) وهو مذهب « سفيان الثورى » وأتباعه . وسفيان هو ابن سعيد بن مسروق . ولد سنة ٩٧ هـ بالکوفة وتوفي سنة ١٩١ هـ وكان حججاً في الحديث حفظ منه ثلاثين آية (تاريخ بغداد) .

ينظر قوله — تعالى : « كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيراً الموصية للاوائلين والأقربين بالمعروف حقاً على المتدين » (البقرة : ١٨٠) . والكتب في هذه الآية يفيد بالاجماع الندب في الموصية ، فكذلك يفيد الكتب في آية القتال الندب وليس الفرض ، اذ لا فرق بين الآيتين فاداً . (٢٨) سد المسلمون ثغورهم وحموا أطرافهم سقط الفرض عنهم ، وكان المجاهد انهم نافلة الا أن تكون ثم ضرورة يتبعن فيها وذلك في الحالات الثلاث التي سبق ايرادها .

وأصحاب هذا المذهب كأنهم يرون أن الدعوة الاسلامية قد بلغت الناس ، فلا حاجة ماسة الى تبليغها لهم من جديد ، فلم يبق الا القطوع بالجهاد ، وهذا معهود من مندوبيات الشريعة . (٢٩)

توقيت الجهاد :

الأصل أن يتوجه الامام الى جهاد العدو كل سنة ، فان لم تكن لديه الكفاءة او اجهزة العدو من جميع الجهات اختار أهم جهة تحتاج أكثر من غيرها الى أن يسد ثغرتها (٣٠) ويعين لذلك طائفة من أهل الديوان أو من المتطوعين بحيث تحصل بهم المنعة (٣١) .

السلام :

السلام يعني انتهاء الحرب ، ويتحقق السلام بانتهاء الحرب ،
وقتها الحرب في الأحوال الآتية :

(٢٨) محمود محمد الطنطاوى ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٢٩) علي محمد الحسين الموسى ، مرجع سابق ص ٣٢ .

(٣٠) محمود محمد الطنطاوى ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(٣١) المرجع السابق ، ص ٢٧ .

أولاً — دخول العدو الكافر في الاسلام — وهذا هو الأصل ٠

ثانياً — عقد صالح دائم — ويسمى هذا العقد عقد الذمة ٠

ثالثاً — عقد الهدنة — وتنقسم الهدنة بأكثر من اسم عند فقهاء الشريعة الاسلامية حيث تسمى الأمان والهدنة والصالحة والمسالمة والمواعدة والصالح ٠ ولم يترجح (٣٢) هؤلاء الفقهاء من استعمال أي لفظ من هذه الألفاظ ٠

أولاً — دخول العدو الكافر في الاسلام هو الأصل (٣٣) ، لأن الجihad في أصله وسيلة من وسائل الدعوة الى الاسلام (٣٤) ، والمدليل عليه من النصوص الدينية من القرآن قوله — تعالى — : « فادا انسلاخ الأشهر الحرم فاقتلو المشركين حيث وجدتهم وخذلهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ان الله غفور رحيم » (التوبه : ٥) ، فهذا لانص القرآني أوجب قتال الكفار (٣٥) ، وجعله الى غاية معينة وهي أن يسلموا ، فان أسلموا وجب الكف عن قتالهم اذا لا يجوز أن يستباح دم مسلم في الاسلام الا بحقه (٣٦) ٠

(٣٢) الشيخ عبد الله غوشة ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ ٠ على محمد الحسين الموسى ، مرجع سابق ، ص ٩٢ ٠

(٣٣) الشيخ عبد الله غوشة ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠ ٠ الشيخ قاسم غالب ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ ٠ على محمد الحسين الموسى ، مرجع سابق ، ص ٧٢ ٠

(٣٤) الشيخ عبد الله غوشة ، مرجع سابق ، ص ١٨٩ ٠

(٣٥) على محمد الحسين الموسى ، مرجع سابق ، ص ٧٣ ٠

(٣٦) الشيخ قاسم غالب ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ ٠

ومن الحديث قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة و يؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموه من دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله » فاعلان الإسلام بالنطق بلا الله إلا الله سبب لعصمة الدماء والأموال ، وهذا (٣٧) يعني انتهاء القتال . وبغضه هذا الحديث حديث آخر : « اذا رأيتم مسجدا أو سمعتم مؤذنا فلا قتلوها أحدهما » وهو دليلاً لوقف القتال حين حصول الشواهد على قيام الإسلام . وفي مسنن أبي داود : كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – اذا بعث أميرا على سرية أو صاه بتقوى الله في خاصة نفسه ومن معه من المسلمين خيرا ، وقال – عليه الصلاة والسلام – له : « اذا لقيت عدوك من المشركين فاذعهم الى احدي ثلات خصال فأيتها أجبوك اليها فاقبل منهم وكف عنهم . اذعهم الى الاسلام فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم » وهذا القدر من الحديث كاف في الدلالة على أن الدخول في الإسلام موجب للكف عن القتال (٣٨) .

ثانياً – الصالح الدائم – : وهو عقد الذمة . وهو عقد يصير به غير المسلمين في ذمة المسلمين ، ويلتزم المسلمون بحمايتهم وكفالة حرياتهم في حدود معينة بحيث لا يستضر بها المسلمين ويلتزم الطرف الآخر بالجزية (٣٩) . يعطونها في مقابل ما هو واجب على المسلمين من

(٣٧) على محمد الحسين الموسى ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

(٣٨) محمود محمد الطنطاوى ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(٣٩) د . يوسف القرضاوى ، غير المسلمين فى المجتمع الإسلامي ، القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٧٧ ، ص ٧ .

على محمد الحسين الموسى ، مرجع سابق ، ص ٣٥٦ . عبد العزيز عبد الغنى صقر ، مرجع سابق ، ص ١٦١ .

زكاة وصدقات وكفارات ومن هذه الجزية تكون المانولة الإسلامية مطالبة بالإنفاق على فقراء أهل الذمة (٤٠) ومن يسلم من أهل الذمة ترفع عنه الجزية (٤١) .

والأسأل في هذا العقد حديث الرسول — صلى الله عليه وسلم — الذي يتضمن دعوة العدو الكافر إلى أحدى ثلات خصال : اما الاسلام ، واما الجزية ، واما الحرب . فهذا الحديث دليل على أن قبول الكفار الجزية موجب — كاسلامهم — للكف عن قتالهم . فإذا رفض العدو الاسلام أو المسالمة عن طريق الجزية وبشرطها كان عقبة في طريق انتشار الاسلام (٤٢) ، ونقل عن « الامام مالك » قوله : لا أرى أن يقاتل المشركون حتى يدعوا ، وهو ما فسره تلميذه « ابن القاسم » بقوله تدعوهם إلى الله ورسوله فيسلموا أو يعطوا الجزية (٤٣) .

لكن يجب أن يكون معلوماً أن الجزية إنما تؤخذ من أهل الكتاب — اليهود والمغاربي — واتفق الفقهاء (٤٤) على جواز عقد المصالحة الدائمة (عقد الذمة) لأهل الكتاب — وهم في دار الاسلام — إنفاذًا لقول الله — تعالى — : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوقتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » (التوبه : ٢٩) .

وقد عقد الرسول — صلى الله عليه وسلم — أول عقد ذمة مع يهود المدينة من دون فرض الجزية عليهم ، لأن الجزية لم تكن فرضت بعد ؟

(٤٠) الشيخ محمد أبو زهرة ، الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

(٤١) علي محمد الحسين الموسى ، مرجع سابق ، ص ٣٨٢ .

(٤٢) المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(٤٣) محمود محمد العثماوى ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(٤٤) علي محمد الحسين الموسى ، مرجع سابق ، ص ٣٥٣ .

فأخذ عليهم عهداً ألا يحاربوه ولا يموّلوا عليه عدواً (٤٥) وأخذ الرسول
الجزية – بعد فرضها – من يهود تيماء من نصارى نجران (٤٦) .

وتحتاج الجزية من المجرم ، لما روى أن الخليفة « عمر بن الخطاب » أخذها من مجوس العراق ، عندما شهد عنده الصحابي « عبد الرحمن بن عوف » بأن رسول الله أخذها من مجوس هجر (٤٧) .

وقد أوجب الإسلام اجابة أهل الذمة إلى هذا الصلح الدائم إذا طلبواه . وعلى هذا الاتفاق سلفاً وخلفاً (٤٨) .

ويقترب على هذا الصلح : انتهاء حالة الحرب ، وقيام الأمان إلى الأبد ، ما دام أهل الذمة موفين بعقدهم ، ملتزمين بشروطه ، ولهم حق الاقامة في دار الإسلام ، وأن يتمتعوا بمرافق الدولة ، وبحرية العقيدة ، ويجوز استخدامهم استدلالاً بما صنعه الرسول – صلى الله عليه وسلم – من استخدام عين له على قريش في عمرة الحديبية وكان كافراً من قبيلة خزاعة (٤٩) .

ثالثاً – الهدنة :

والهدنة عند فقهاء المسلمين هي : « مصلحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة بعوض أو غيره سواءً فيهم من يقار على دينه ومن لم

(٤٥) المرجع السابق ، ص ٣٣٤ .

(٤٦) المرجع السابق ، ص ٣٨٢ .

(٤٧) المرجع السابق ، ص ٣٥٤ .

(٤٨) المرجع السابق ، ص ٧٦ .

(٤٩) المرجع السابق ، ص ٧٧ و ٣٨٤ و ٤١١ و ٤١٨ و ٤٤١ .

يقر دون أن يكونوا تحت حكم الاسلام « (٥٠) وعند فقهاء القانون الدولي هي : « كل اتفاق له أهمية سياسية أساسية بين دولتين المتحاربين لوقف القتال بصفة مؤقتة » (٥١) .

ويلتقي هذان التعاريفان في ثلاثة أمور : (٥٢)

— اتفاق الأطراف التي بينها حالة حرب .

— وقف القتال أو الأعمال الحربية .

— اشتراط مدة معينة .

ويختلفان في أن الهدنة عند فقهاء المسلمين تعنى قيام حالة السلام ، وترك القتال سواء أكانت بين الأطراف حرب ناشئة أم لم تكن . وعند فقهاء القانون الدولي تعنى الهدنة وقف القتال الناشب ولا يترتب على وقف القتال المصالحة أو المصالحة لزrama ، إذ هذه (٥٣) مرحلة أخرى .

وقد نشأ تصور فقهاء المسلمين للهدنة من تصورهم لحقيقة دور المسلمين في هذه الحياة ، وتصورهم لطبيعة الدعوة الاسلامية ، وطبيعة الجهاد في الشريعة الاسلامية (٥٤) .

(٥٠) المرجع السابق ، ص ٩٧ . نقلًا عن وحبة الزحيل ، آثار الحرب في الشريعة الاسلامية ، دمشق : المطبعة العلمية ، ١٣٨٥ . وانظر أيضًا : محمود محمد الطنطاوى مرجع سابق ، ص ٨٦ . بد العزيز عبد الفتى صقر ، مرجع سابق ، ص ١٦١ .

(٥١) د . علي صادق أبو هيف ، مرجع سابق ، ص ٨٦٣ .

(٥٢) علي محمود الحسين الموسى ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

(٥٣) المرجع السابق ، ص ٩٨ .

(٥٤) المرجع السابق ، ص ٩٩ .

ولم يختلفوا على مشروعية المهدنة بهذه الأدلة وهي قوله - تعالى: « وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله انه هو المسميع العليم . وان يريدوا أن يخدعوك فان حسبك الله هو الذى أيدك بنصره وبالمؤمنين » (الأنفال : ٦١ و ٦٢) (٥٥) . ولكتهم اختلفوا في بقاء الحكم بين ثلاثة آقوال : (٥٦)

— قول بالنسخ على اختلاف في الناسخ •

- قول بـعدم النسخ مع حمل الآية على أهل الكتاب بخاصة .

— قوله بعدم النسخ مع حمل الآية على حالة المسلمين ومدى حاجتهم إلى المسالمة •

^{٥٧} وهذا المقول الأخير هو الراجح.

فالذين ذهبوا الى أن الآية منسوخة ، منهم من اعتبروا ناسخها قوله - تعالى - : « فاقتروا المشركين حيث وجدتموهن وخذلهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد » (التوبه : ٥) ، وقوله تعالى - : « وقاتلوا المشركين كما يقاتلونكم كافة » (التوبه : ٣٦) .

ومنهم من اعتبروا ناسخها قوله — تعالى — : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوقوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » (التوبه : ٢٩) ، قوله — تعالى — : « فلا تهنووا وتدعوا الى السلم وأنتم الأعلون والله معكم وإن يترکم أعمالكم » (محمد : ٣٥)

^{٥٥} عبد العزيز عبد الغني صقر ، مرجع سابق ، ص ١٦١ .

(٥٦) علي محمد الحسين الموسى ، مرجع سابق ، صص ١٠٣ - ١٠٨

^{٥٧}) المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

وذهب معظم أهل التأويل إلى القول بأن آية السلم ليست منسوخة
وأختلفوا في توجيهها على ضوء الآيات الآمرة بالقتل ٠

منهم من قال : إن آية السلم نزلت في بنى قريظة من يهود
المدينة ، وقد أذن الله لل المسلمين بأن يصلحوا أهل الكتاب على أن يأخذوا
منهم الجزية ، أما آية « فاقتلو المشركين حيث وجدتموههم » فهي خاصة
بعدة الأوثان الذين لا يجرز قبول الجزية منهم ٠

وآية « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل »
(الأنفال : ٦٠) تقرر جواز مصالحة أهل الكتاب خاصة ، أما آية :
« قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر » فقد جاءت بحكم جديد
يضاف إلى جواز مصالحتهم وهو ايجاب الجزية عليهم ٠

ومنهم من قال : إن آية السلم عامة في كل المشركين ، وأنها مبنية
على حسب حال المسلمين ، فان كان المسلمين في عزة وقوة ومنعة فلا
يصلحوا ، وان كانت لهم مصالحة في الصلح لجلب منفعة أو دفع مضره
فلا بأس ، فحكم الآية في مسألة المشركين كافة حكم ثابت ، وحكم
الآيات الآمرة بقتالهم حكم ثابت أيضاً ، وإنما اختلف حكم الآيتين
لاختلاف الحالين ، فالحال التي فيها أمر بالمسالمة هي حال قلة عدد
المسلمين وكثرة عدوهم ، والحال التي فيها أمر بقتل المشركين وأهل
الكتاب حتى يعطوا الجزية هي حال كثرة عدد المسلمين وقوتهم على
عدوهم ٠

والله – تعالى – لما تبرأ من المشركين الذين نقضوا العهد في مطلع
سورة التوبه استثنى من حافظوا على عهدهم بالذمة التامة والاخلاص ،
فقال – سبحانه – : « الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم
 شيئاً ولم يظاهروا عليكم أحدا فأتموا اليهم عهدهم الذي مدتهم »

(القوية : ٤) (٥٨) او «ابن عباس» يرى أنه لا هدنة بعد هذه الهدنة، وأن سورة التوبه نسخت كل عهد وموادعة. رذهب الجمهور إلى بقاء حكم الموادعة بعد انتهاء المدة مع جميع المشركين وفي كل عصر، ويعمل بها الإمام بحسب مصلحة الأمة، وهو المراجع (٥٩) .

وذهب «ابن عباس» إلى أن المراد بالسلم في قوله - تعالى - : «يأيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة» (البقرة : ٢٠٨) وهو الإسلام، وذهب قتادة إلى أن المراد به الموادعة - أنظر تفسير «ابن كثير» - والسلم هو الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم (٦٠)، والسلم من معانيه الصلح، والمهدنة نوع من الصلح بلا خلاف (٦١) . والأية عامة لم تخص المراد بالسلم، فيبقى العموم مراداً هنا، شاملة المسألة والاسلام، ويكون الخطاب للمؤمنين بأن يدخلوا في السلم اذا دعوا اليه، والمهدنة نوع منه (٦٢) .

وفي عمل الرسول - صلى الله عليه وسلم - ما يؤكّد جواز عقد الهدنة، ومن ذلك (٦٣) :

(١) موادعته - صلى الله عليه وسلم - لليهود في المدينة أول المиграة، وهي موادعة لم تحدد غيّها مدة. لكن لا ننسى أن هذه الموادعة

(٥٨) الشيخ عبد الله غوشة ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦ .

(٥٩) علي محمد الحسين الموسى ، مرجع سابق ، ص ص ١١٣-١١٤ .

(٦٠) الشيخ محمد أبو زهرة ، الوحدة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

(٦١) علي محمد الحسين الموسى ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

(٦٢) المرجع السابق ، ص ١١٦ .

(٦٣) المرجع السابق ، ص ص ١٢٩ - ١١٨ .

كانت في يد اية قيام الدولة وبداية تشريع الجهاد وأن الرسول راعى
في عقدها ظروف المسلمين في ذلك الوقت ٦٤ .

(٦) موادعته - صلى الله عليه وسلم - للقبائل التي تسكن
المناطق بين المدينة وساحل البحر الأحمر - ومنهم بنو ضمرة - وادعهم
الرسول بعد غزوة الأيواء ٦٥ وهي موادعة قريبة من موادعة المدينة ،
غير أن فيها أمراً أكثر دلالة على مشروعية الموادعة وأكثر قرباً من
مفهومها ، وهذا نص الموادعة ٦٦ : «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝ هَذَا
كُتُبٌ مِّنْ مُّحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ لِبَنِي ضَمْرَةَ ، بِأَنَّهُمْ آمَنُونَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ
وَأَنفُسِهِمْ ، وَأَن لَّهُمُ الْفَلْسَرَ عَلَى مَن نَّاوَاهُمْ ، وَأَلَا يَحْارِبُوا فِي دِينِ
اللَّهِ ، وَأَن النَّبِيَّ إِذَا دَعَاهُمْ لِنَصْرَهُ أَجَابُوهُ ، عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ ذَمَّةُ اللَّهِ وَذَمَّةُ

٦٤) نص موادعة الرسول مع يهود المدينة في : د. محمد حميد الدين
مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة ، بيروت ،
١٩٧٩ ، ص ص ٣٩ - ٤٧ .

٦٥) غزوة الأيواء - وتسمى أيضاً غزوة ودان - هي أول غزوة
غزاها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بنفسه : خرج - عليه السلام -
من المدينة في صحبة ستين رجلاً من المهاجرين يريده قافلة تجارة لقريش
آتية من الشام إلى مكة وأفلتت القافلة ، وفيها عقد - عليه السلام -
الموادعة المشار إليها مع بنى ضمرة (محمد هاشم بن عبد الغفور بن
عبد الرحمن السندي التتوى ، بذل القوة في حوادث سنى النبوة :
باكستان : لجنة احياء الأدب السندي ، مطبعة جامعة السندي ، ١٣٨٦هـ /
١٩٦٦م ، ص ٤٥) .

٦٦) نقل عن : أحمد زكي صفت ، جمهورة رسائل العرب في
عصور العربية الظاهرة (ج ١) ، القاهرة ، هامندة مصطفى البابي
الحلبي ، ١٣٥٦هـ ، ص ٧٠ .

رسوله ، ولهم النصر على من برأ منهم واتقى » . ففيها يأْمن الطرفان كلَّ منهما جانب الآخر ، ويلتزم كلَّ منهما بنصرة الطرف الآخر ، مما يعني استقلالية كلِّ طرف ، كما أنها موادعة غير محددة المدة ، وأنها مشروطة بدوام الالتزام الأطراف فيها .

(٣) صلح الحديبية (٦٧) وفي هذا الصلح تتکامل أركان الهدنة ، فهو افاق بين طرفيين بينهما حالة حرب على ترك القتال مدة عشر سنين وضع فيها الطرفان شروطاً والترا مات (٦٨) .

وبالاضافة الى هذا كله فالشرع يأمر بالوفاء بالعقود والمعاهد في أكثر من نصوص الآيات والأحاديث كثيرة في الأمر بالوفاء بها والنهي عن نقضها . مما يعني تصور جوازها وسبق وجودها ، ولو كانت ممنوعة

(٦٧) نص صلح الحديبية « باسمك اللهم . هذا ما صالح عليه محمد . ابن عبد الله سهيل بن عمرو اصطلاحاً على وضع الحرب عن الناس عشر سنين . يمن فيهن الناس ويكتف بعضهم عن بعض ، على أنه من أنى محمداً من قريش بغير إذن ولية رده عليهم ، ومن جاء قريشاً من مع محمد لم يردوه عليه ، وأن بيننا عيبة مكتوفة (أى يكف كلَّ منا عن الآخر) ، وأنه لا اسلام (أى لا سرقة خفية) ، ولا اغلال (أى لا خيانة) ، وأنه من أحب أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل فيه ، ومن أحب أن يدخل في عقد مكة ، وأنه إذا كان عام قابل خرجنا عنك فدخلتها بأصحابك فأقيمت بها ثلاثة معك سلاح الراتب - السيف في القرب لا تدخلها بغيرها » (في : جمادى العبيدي ، الدعوة الاسلامية وظهور الدولة ، تونس ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٠ ، ص ١٢٢ . نقلًا عن سيرة « ابن هشام ») .

(٦٨) عبد العزيز عبد الغنى صقر ، مرجع سابق ، ص ١٦١ .
(١٦ - ص)

لكان الأمر باللواء بها ضربا من التكليف بغير المشروع فهو مستحيل على الله ، ولو لم تكن مشروعة لكان النهى عن نقض ما لم يشرع من قبيل العبث الذي يتنزه عنه الشارع (٦٩) ٠

والفقهاء يرون في عقد الذمة هو المطريق الطبيعي لاعتراض دين الاسلام ، بسبب ما يؤدي اليه من مخالطة المسلمين رمعرفة محاسن الاسلام ، وهذا المقصود نفسه يرجى تتحققه عن طريق المهادنة ، فإذا جاز عقد الذمة لهذا وهو عقد مؤيد فإنه يجوز له أيضا عقد المهدنة وهو عقد مؤقت من باب أولى (٧٠) ٠

وتأخذ المهدنة حكمها تبعا لحالات التي يكون عليها المسلمون ، ولا تخلو من احدى ثلاث حالات :

- ١ - أن تكون بالمسلمين قوة على عدوهم وليس لهم في المهادنة مصلحة مشروعة ٠
- ٢ - أن تكون بالمسلمين قوة ظاهرة ولهم في عقد المهدنة منفعة أو مصلحة ظاهرة أو محتملة ٠
- ٣ - ألا تكون بالمسلمين قوة وهم على ضعف يعجزون معه عن قتال عدوهم ٠

في الحالة الأولى : اتفق الفقهاء على عدم جواز المهادنة ، بل يجب الاستمرار في القتال حتى يسلم العدو الكافر أو يدفع الجزية واستدلوا

(٦٩) على محمد الحسين الموسى ، مرجع سابق ، ص ١١٦ - ١١٧ ٠

(٧٠) المرجع السابق ، ص ١٣١ ٠

على ذلك بعموم الآيات الامرة بالقتل وبآية : « فلا تهنو وتدعوا الى
السلم وأنتم الأعلون » (محمد : ٣٥) (٧١)

في الحالة الثانية : لذا كانت بالمسلمين قوة ظاهرة ولهم في عقد الهدنة منفعة أو مصلحة ظاهرة أو محتملة يرجى تتحققها ، كرجاء اسلام الكفار أو قبول الجزية ، أو كفهم عن معونة عدو ذي شوكة ، أو ليعينوا المسلمين على غيرهم من المشركين ، أو لاعادة تنظيم الصنوف ، أو ليجاوزهم الامام الى عدو آخر فيقتضيه الأمر مهادنة من بازائه .

في هذه الحالة اختلف الفقهاء الى مذهبين : (٧٢)

— مذهب الجمهور المجاز ، ولا بأس أن يعتقد الإمام به إذا رأى فيه مصلحة معتبرة من هذه المصالح ، وأن يجيب إذا دعى إليه ، وفي كتاب أحكام القرآن لابن العربي بيان لذلك . وأصحاب هذا المذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة والأمامية وغيرهم . والظاهر من مذهب الحنفية اجازة الهدنة للمصلحة مطلقاً .

- مذهب منسوب لابن عباس وبيان لا يصلحوا على أي حال وإنما هو قتالهم حتى يسلموا أو يعطوا الجزية . وهو مذهب مبني على آية : « وَانْجَنَحُوا لِلصَّلَمِ » **بَايَةُ الْقِتَالِ** . وقد مر ببيان ذلك (٧٣) ويذهب بعض الحنفية إلى عدم جواز عقد الهدنة إلا للأضرورة

(٧١) محمود محمد الطنطاوى ، مرجع سابق ، ص ٨٥ . على محمد الحسين الموسى مرجع سابق ، ص ص ١٣٣ - ١٣٥ . عبد العزز عبد الاننى صقر ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

^{٧٢)} علي محمد الحسين الموسى ، مرجع سابق ، ص ١٣٦-١٤٤

^{٧٣}) في ص ٢٤٢ من هذا البحث .

غير أنهم لا يقولون بنسخ الآية ، وإنما اعتبروا ذلك من تدابير القتال وأن معناه على أحوال المسلمين ٠

وسبب اختلاف المفهاء في هذه المسألة راجع إلى معارضة آية : « وَانْ جَنَحُوا لِلْسُّلْمَ فَاجْنِحْ لَهَا » بآيات القتال مثل قوله - تعالى - : « فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حِيثُ وَجَدُوكُمُوهُمْ » وآية : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدها وهم صاغرون » ٠

فمن رأى آية القتال ناسخة لآية الإسلام لم يجز الصلح إلا للضرورة . والحنفية من رأيهم أن صلح الحدبية وغيره نساً بسبب ضعف المسلمين في وقته ، فصار أصلاً في جواز المواجهة عند الضعف والاقدام على المقاتلة عند وجوب القوة . ومن رأى آية الإسلام مخصوصة لآية القتال قال بجواز عقد الصلح اذا رأى الإمام المصلحة في ذلك ويعضده فعل المرسلين - صلى الله عليه وسلم - في صلح الحدبية حيث لم يكن للضرورة موضع عنده ٠

والراجح في هذه المسألة هو مذهب الجمهور لا يلي (٧٤) :

١ - أن قضية النسخ يمكن دفعها بالجمع بين الآيات ، وذلك بحمل عموم الآيات الامرة بقتال المشركين على خصوص آية الإسلام ، فيصير القتال مأموراً به ولكن كيف عنه بالاسلام ، أو بقبول الجزية ، أو بالدخول مع المسلمين في عقد صالح مؤقت ٠

ان صالح الحذيفية لم يكن عقد ضرورة الجات اليه الرسول – صالح الله عليه وسلم – بل كانت لديه قوة تمكنه من دخول مكة عنوة . والشاهد على هذا استنكار « عمر بن الخطاب » لعقده لشروطه حتى قال : علام نعطي الذيفية في ديننا ؟ ، ولكن غاب عنه وجه المصلحة .

٣ – أن الغاية من القتال رجاء الاسلام أو قبول الخضوع لحكمه العام مع اعطاء الجزية نظير الحماية ، فاذا احتفل هذا من المهدنة فالمصير اليها أولى من القتال ، فضلا عما يتلذى بها من المحافظة على أنفس المسلمين ، وهي مصلحة في ذاتها ، فكيف اذا كانت مجيبة لصالح آخرى .

في الحلقة الثالثة(٧٥) : اذا لم يكن بالمسلمين قوة وهم على ضعف يعجزون معه عن قتال عدوهم الكافر ، ونحوه اذا دعوهم الى المهادنة ضرورة مجئه كأن تتيح لهم المهادنة ان يفرغوا العدو آخرين ، او تكون أفعى فتنة بين المسلمين خوفا عليهم من أن يأخذهم العدو بفتحتهم ، او رأى الامام ان استدامه القتال مؤدية الى ضياع جزء من بلاد المسلمين او الى القضاء على الجيش الاسلامي .. لخ .

في هذه الحالة اتفق الفقهاء على جواز عقد المهدنة . واستداولوا باية السلم : « وَإِنْ جَنَحُوا إِلَيْنَا فَاجْنِحْنَا لَهُمْ » وهي صريحة في الدلالة على جواز المهدنة مطلقا فتكون دليلا على جوازها للضرورة ولغيرها ، وتتصبح آية : « فَلَا تَهْنُوا وَتَدْعُوا إِلَيْنَا إِنَّمَا الْأَعْلَمُ بِمَا بَيْنَ أَيْمَانِكُمْ وَإِنَّمَا الْأَعْلَمُ بِمَا بَيْنَ أَيْمَانِكُمْ » آية تنهى المسلمين عن أن يتقدموا بطلب المهدنة اذا كانت بهم قوة ، لكنها بمفهومها تجيز لهم أن يطلبوا المهدنة في حال انتفاء القوة . وقد حدث في غزوة الأحزاب حين حاصر المشركون المدينة وأحكموا عليها الحصار

مقدمة المقدمة:

لا يوجد خلاف كبير بين الفقهاء في جواز عقد الهدنة إلى مدة محدودة • ثم اختلفوا في مقدار هذه المدة(٧٧) •
— مدة أقصاها عشر سنين • وهذا رأى الشيعة الفاطمية عن الإمام
أحمد بن حنبل(٨) •

— مدة متروك تحديدها لاجتهاد الامام يقدرها بمقدار الحاجة
ووهذا قال الحنفية والمالكية ، وهو رواية عن ابن حبیل ، وهو

^{٧٦}) انظر أيضاً : محمود محمد الشنطاوي ، مرجع سابق ، ص ٨٨

(٧٧) المرجع السابق ، ص ١٩٦ . عبد الوهاب خلاف ، السياسة
الشرعية ، القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٧٧ ، ص ٦٨ . عبد العزيز
عبد الغنى صقر ، مرجع سابق ، ص ١٦١ .

٧٨) على محمد الحسين الموسى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٤ .

رأى بعض الشيعة الامامية ، وبه صرخ صاحب الاقناع من الخانبلة .
وهو ظاهر مذهب الزيدية (٧٩) . ومجموع هؤلاء يمثلون جمهور
الفقهاء .

— يرى الشافعية المتفرق بين ما اذا كان العقد لصالحة خالية عن
الضرور وال الحاجة وكان بال المسلمين قوة يسقطون معها معالبة العدو فانه
يجوز عقد الهدنة الى أربعة أشهر ولا يجوز أكثر من سنة قطعا (٨٠) .
وان كان بال المسلمين ضعف جازت الزيادة في مدة الهدنة الى عشر سنين
بحسب الحاجة ولا تتجاوز الزيادة على العشر . فإذا انقضت المدة
وال الحاجة باقيه ففي الذهب قولان : أظهرهما أن يستأنف الامام عقدا
جديدا ، والآخر تجاوز الزيادة على عشر سنين بحسب الحاجة (٨١) .

وفي مقابل القول بتحديد المدة قوله آخر باطلاقها . قال بذلك
« ابن تيمية » « وابن القيم الجوزية » ، وروى عن الامام مالك
وحجتهم فيما ذهبوا اليه صلح الرسول — صلى الله عليه وسلم —
ليهود خير على أن يعملوا في الأرض بأموالهم وأنفسهم ولهم النصف
من كل ما يخرج منها من زرع أو ثمر ويقرهم على ذلك ما بدا لهم .
وهو لاء القائلون باطلاق المدة جعلوا للامام حق النقض والنجد الى العدو
متى رأى المصلحة في ذلك (٨٢) . بينما التأييد معتبر من الشروط
ال fasida عند من لا يقول به (٨٣) . ولهم كلام كثير في أثر هذا الشرط
ال fasida ما بين بطلانه وبقاء العقد ، وبين بطلان العقد نفسه (٨٤) .

(٧٩) المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

(٨٠) المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .

(٨١) المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

(٨٢) المرجع السابق ص ١٩٧ .

(٨٣) المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

(٨٤) المرجع السابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢٨ .

والثائرون بمقررقيت الادة يرون أن الأصل هو قتال المشركين وأهل الكتاب رجاء الاسلام أو قبول الجزية ، وأنه لا يجوز للمسلمين مصالحتهم أولاً مهادنتهم وبهم قوة على قتالهم ، فان لم تكن بالمسلمين قوة جاز مهادنة أهل الكفر بشرطين : أن تكون في المهادنة مصالحة المسلمين ، وأن تكون مؤقتة بحيث تزول بزوال السبب الذي دفع المسلمين إليها بعد الموفاء بمدتها) (٨٥) .

واعتمد القائلون بالتوقيت مدة أربعة أشهر بقوله - تعالى - في مفتتح سورة التوبه : « براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين فسيحروا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزى الله وأن الله مخزى للكافرين » وقد هادن رسول الله صفيان بن أمية عام القتح مدة أربعة أشهر . فالأربعة الأشهر جعلت حدا لغائية المواجهة . ومن قال بالزيادة على مدة أربعة أشهر إلى العام نظر إلى مفهوم آية الجزية وهي قوله - تعالى - : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » (التوبه : ٢٩) . ومدة الجزية سنة . ومن قال بالزيادة إلى عشر سنين نظر إلى فعل الرسول - صلى الله عليه وسلم - في صلح الحديبية ، وقد ظل هذا الصلح نافذا إلى نحو سنتين ولم ينقضه الرسول حتى نقضته قريش(٨٦) .

والمفهاء متقوون على انتهاء المهدنة بانتهاء مدتها) (٨٧) . وعلى أنه يجوز للامام انهاؤها بالذبذ اذا استشعر خيانة العدو بدلائل من

(٨٥) عبد العزيز عبد الغنى صقر ، مرجع سابق ص ١٦٦ - ١٦٨ .

(٨٦) علي محمد الحسين الموسى ، مرجع سابق، ص ٢٠١ - ٢٠٦ .

(٨٧) المرجع السابق ، ص ٥٧٦ .

قوله أو فعله (٨٨) . وإذا رأى الإمام المصلحة في نبذه خلاف ، حيث يرى الجمهور عدم الجواز انطلاقاً من النصوص الكثيرة التي تأمر باللوفاء بالعقود وتنهى عن الغدر . وهذا يعني أن عقد المهدنة لازم (٨٩) . بينما يرى فقهاء المذهب الحنفي أن عقد المهدنة عقد غير لازم فيجوز للإمام نبذه إذا ظهرت له مصلحة في النقض ولا يتقييد ذلك بظهور الخيانة من العدو ، بدليل قوله - تعالى - : « واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء » (الأنفال : ٥٨) ، فالنبذ إنما يتعلق بالعلم بخوف الخيانة لا بظهورها ، فجاز النبذ اليهم . ولأن المواجهة معتبرة من صور الجهاد وما جازت إلا للمصلحة ، فاذ تبدلت المصلحة عاد المنع من عقدها استصحاباً للأصل الذي شرعت من أجله . غالية الأمر أنه يجب النبذ اليهم ليكونوا في العلم به على سواء مع المسلمين تحرزاً من الغدر (٩٠) . وبالله التوفيق .

أحلام محمد السعدي فرهود

(٨٨) المرجع السابق ، ص ٥٨٦ .

(٨٩) المرجع السابق ، ص ٢٣٠ .